

بيان صحفي

اعتماد الذهب والفضة كأساس لعملة دولة الخلافة

هو حكم شرعي يحقق استقراراً في الأسعار وينهي خطر التضخم المتفشي

في تطور إيجابي، دار حديث حول حكم الإسلام في اعتماد الذهب والفضة كعملة لدولة الخلافة كحل للتضخم المرتفع الذي يواجهه المسلمون في باكستان اليوم. وزاد الجدل بين من يدعون إلى الإسلام، ويتبنون حكم العملة الذهبية والفضية، ليشمل الذين يدافعون عن الرأسمالية والشيوعية، ودعمهم النقود الورقية، لذلك نود توضيح النقاط التالية لمعالجة بعض الالتباسات المتعلقة بنظام العملة ثنائي المعدن، والذي ستطبقه دولة الخلافة القائمة قريباً بإذن الله:

١- إن الرأسمالية والعملة الورقية هي التي عرّضت العالم للفقر في فترات الازدهار والانهيار في دورة الأعمال. ولم يكن الكساد الكبير عام ١٩٢٩-١٩٣٩ بسبب معيار الذهب. ولم يكن فائض الإنتاج هو السبب، بل إن سبب فشل السوق في تخصيص الموارد بكفاية، والتعريفات الدولية، والمضاربات في أسواق الأسهم، والاحتياطي المصرفي الجزئي، والقناعة الخاطئة للحكومة الأمريكية بشأن الحد الأدنى من التدخل الحكومي في الأسواق، وجميع المبادئ الرأسمالية، كل ذلك هو الذي تسبب في الكساد الكبير. ولم يكن معيار الذهب، وإنما الضرائب المرتفعة والقطاع المالي والمصرفي المتقلب، هو ما أدى إلى إطالة فترة الكساد العظيم.

٢- إن التضخم سمة دائمة لكل من الاقتصاد الرأسمالي والشيوعي، وذلك بسبب العملة الورقية، وعلى عكس العملات الإسلامية الذهب والفضة، حيث تفقد النقود الورقية باستمرار قوتها الشرائية، وتقوم الحكومات بطباعة المزيد من الأموال لتسديد الديون الربوية المتزايدة باستمرار. وبعد مرور ٦٧ عاماً من إلغاء أمريكا للمعيار الذهبي للدولار في عام ١٩٣٤، ارتفع مؤشر أسعار المستهلك للتضخم بنسبة ٦٢٥٪. ومع ذلك، فإنه على مدار ٦٧ عاماً قبل عام ١٩٣٤، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة ١٠٪ فقط، وما حصل مع الدولار الأمريكي، حصل أيضاً مع الروبل الروسي واليوان الصيني، قبل وبعد انهيار الشيوعية.

٣- بعد أن فقدت العملة الورقية قوتها، ارتفع التضخم، بينما احتفظ الذهب والفضة بقيمتها الفعلية، وبين عام ١٧٧١-١٩٧١، كان سعر الذهب مستقراً، فكان يتراوح بين ٢٠ دولاراً و٣٥ دولاراً للأونصة. ومنذ أن فصل نيكسون الدولار عن الذهب تماماً في عام ١٩٧١، ارتفع سعر الذهب إلى ما يقرب من ١٨٠٠ دولار للأونصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، كما ارتفع سعر الفضة أيضاً، وكانت العملات الورقية تضعف باستمرار.

٤- وفيما يتعلق بالادعاء بأن العملة الورقية هي الأداة المثالية لتخفيف تقلب الأسعار، فإن هذه العملة نفسها هي سبب عدم استقرار الأسعار في المقام الأول، لذلك كانت الدعوة لعلاج المرض من جنسه خطأ جسيماً ويجب رفضه.

٥- يوجد ما يكفي من الذهب والفضة لدعم الاقتصاد الحقيقي والزراعة والصناعة في البلاد الإسلامية، وعلاوة على ذلك، لا تعتمد العملة الإسلامية على الذهب فحسب، بل هي عملة ثنائية المعدن تشمل الفضة أيضاً. حيث تعزز الفضة المعروض النقدي، عندما يكون الذهب نادراً. ومع تحديد سعر الصرف بين الفضة

